اوحالته وفيه نظر بل يتعين الفتح فان المصدر الرفع لاحد الفرع وحده لا الرفع المقارن للفرع من غير قصر
الرفع لاجله فتامله انتهى والى الفتح اشار الشارح هنا بقوله اي خوفا قال الشهاب في حواشي المحلي
قوله اي خوفا اشار الى ان فزعا بفتح الزاي مفعول لاجله ليكون فيه بعض القصد لغير الاعتدال
فهو اولى من كونه حالا بكسر الزاي اي فازعا بمعنى خائفا لانه لا ينافي قصد الاعتدال معه وهو
لا يضر كما مر انتهى قوله غير الاموم حرج به الاموم فانه ياتي بعد سلام امامه بركعة ولا يعود له
وعبارة هذا الكتاب في سجود السهو اوشك في ذلك اي في ترك ركن غير النية والتكبيرة او ركعة
بعد سلام امامه ايضا وسجد ندبا لان ما فعله مع التردد يحتمل الزيادة انتهت قوله الكتاب والسنة
قال في شرح الروض لقوله تعالى اركعوا واسجدوا وخبر ابي داود اذا قامت الى الصلاة ابهى قوله او شعر
قال في شرح الروض لان ما ثبت عليها مثل بشرته ذكره البغوي في فتاويه ولم يطلع عليه في المهمات
فقال يحتمل الاجزاء مطلقا بدليل انه لا يلزم المتيمم نزعه وهو متجه ثم قال واوجه منه انه ان استوعب
الجبهة كفى والا وجب ان يسحق على الخالي منه لقدرته على الاصل انتهى وفي الامداد ولو سجد على شعر نبت
بجبهته او بعضها جاز مطلقا على المنقول المعتمد خلافا لما بحثه الاسنوي في الثانية لان ما ثبت عليها مثل
بشرته انتهى وفي التحفة وان طال كما اقتضاه اطلاقهم الخ بل حائل بينهما قال في التحفة وغيرها وحكمة ان
القصد من السجود مباشرة اشرف الاعضاء وهو الجبهة لمواطاتها لاقدام ليتم الخضوع والتواضع اجب
للاقربية السابقة وخبر اقربما يكون العبد من ربه اذا كان ساجدا اولان احتياجه لقدمه تحصل
له كمال ذلك وهو المرجوع انتهى قوله على الاوجه اعتمده م ر وغيره اي خلافا لشيخ الاسلام مركبا وعبارة ن
منهجه كما يجب التحامل في بقية الاعضاء وتخصيصهم له بالجبهة لدفع توهم الاكتفاء بالغالب من تمكن وضعها
بلا تحامل للاجزاء بقية الاعضاء كما توهمه الزركشي فقال لا يجب فيها التحامل انتهت قوله او كان مستورا
قال الشارح في شرح العباب بل ذكر كشف الركبتين كما في المجموع لانه قد يفضي الى كشف العورة ثم قال وينبغي كراهة
الستر في الكفين للخلاف في امتناع مر رأيت الشافعي رضي الله عنه نص على ذلك فانه كره الصلاة وبأيديهما
الحلية التي تجر بها وتر القوس قال لاني آمره ان يغضي ببطون كفه الى الارض بل قضيته كراهة الصلاة وبيدا
خاتم او نحوه انتهى كلام شرح العباب قوله الراجحة والاصابع قال الشارح في شرح العباب دون بعض
ظاهرها وحرفيها ومرفقها وسمها ويؤخذ منه ضبط الباطن هنا بما ينقض مسه الذكر انتهى وعبارة العلامة
ابن قاسم العبادي في شرح ابي شجاع وضابطه ما ينقض مسه انتهى قوله اصابع رجليه ويجب مقابلة
وضعها لوضع الجبهة لانها تابعة لها فلو تاخرت عنها او تقدمت عليها لم يكن كما بحثه ابن العماد بل يجب
لابد من وضعها كلها مع وضع الجبهة في آن واحد فلو وضع يديه ثم رفعهما ثم رجليه ثم رفعهما لم
عكس والجبهة موضوعة في الجميع لم يكن لانه لا يسمى ساجدا الا اذا اجتمع وضع الستة مع وضع الجبهة
في آن واحد مع الطمانينة انتهى شرح العباب للشارح قوله من الاعتدال قال ابن قاسم العبادي في شرح
غاية الاختصار وعن شرح البدر ابن شهبة انه لو قصد الهوي ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوي كان
كما لو هوى ليسجد فسقط من الهوي على جبهته ففيه تفصيله انتهى وهو مفهوم من تقييدهم السابق
بقولهم قبل قصد الهوي ومن التعليل السابق عن شرح المهذب انتهى كلام ابن قاسم واراد بقوله
السابق ما نقله عن اصل الروضة وشرح المهذب وغيرهما بقوله لو سقط من الاعتدال قبل قصد الهوي
الخ واراد بالتعليل السابق عن شرح المهذب قوله عنه لانه لابد من نية او فعل اي اختياري وفي الانوار لو سقط
من الاعتدال على جبهته لم يجب وتجب العودة ثم السجود قال الاشموني في يسكم قلت هذا اذا سقط قبل
قصد الهوي فلو سقط بعد قصد الهوي صح ان لم يقصد بوضع الجبهة الاعتماد عليها انتهى قوله اعاد السجود
قال في

قوله عليها على في شرح العباب اي وهذه انتهى ضع

قال في التحفة لكن بعد اد نى رفع انتهى وكذلك هو في كلام الرملي وغيره وقال القليوبي يجب عليه العود
الى المحل الذي نوى الاعتماد فيه فان زاد عامدا عالما بطلت صلاته قال وهذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره
فقول شيخنا الرملي يجب عليه ان يرفع راسه اد نى رفع وان زاد عليه بطلت صلاته فيه نظر لان هويه
قبل نية الاعتماد معتد به وبعدها لا فرفعه ان كان لما قبلها فهو زيادة فعل لا موجب فيها وان
لما بعدها فهو نقص عما عليه فلا يكفي انتهى وهو متجه وبذلك ان تقول ما قاله الشارح وكذا شيخه لا يخالف
ما قاله هو لانهما صورا ذلك بما اذا وجد الصارف عند وضع الجبهة فبادى رفع يصدا لى موضع الصارف
فهو اللازم ويدل لذلك قول ابن قاسم في شرح ابي شجاع وان سقط من الهوي على جبهته فان قصد
الاعتماد عليها فقط اعاد السجود بعد اد نى رفع فيما يظهر لوجود الهوي الجزئي الى وضع الجبهة فلم
يختل الاجر وضعها بقصد الاعتماد فالعود من الهوي انتهى قوله لا نية الاستقامة فقط قال في التحفة
ولم يقصد صرفه عن السجود والا بطلت قوله بل جلس اي ثم يسجد من الجلوس وقال القليوبي وجب عليه
العود للمثل ما لم فان لم يقصد غير الهوي فله السجود من غير جلوس ان لم ينو برفعه من الاستقامة فقط
والا وجب الجلوس ليسجد منه انتهى قوله على عاليه قال القليوبي اعاليه راسه ومنكباه وكذا يداه انتهى
وفي التحفة اليدان من الاعلى كما علم من حد الاسافل وحينئذ فيجب برفعها على اليدين ايضا انتهى قوله اذ لا
فائدة فيه لكنه يندب كما صرح به في العباب وغيره قال الشارح في شرح العباب وما في الشرح الصغير
تبعا للغزالي بل وجمع من العراقيين والمراوزة من الوجوب مطلقا لوجوب التكليس ووضع الجبهة
فاذا تعذر احدهما اتى بالاخر ضعيف وان كان قويا من حيث المعنى انتهى قوله محمول لراي كما مر عامر
ونحو مذير على كتفه ويستثنى من ذلك ما مر في بيع الكاسباتي في كلام المصنف وفرق بينهما في الامداد بان
اتصال الثياب به ونسبتها اليه اكثر استقرارها وطول مدتها بخلاف هذا وليسه مثله المنديل الذي على عاتقه
انتهى قوله يتحرك بحركته قال الزيادي في حواشي المنهج والعبرة بحال السجود فقط انتهى وقال الشهاب
القليوبي والتحرك خاص بالجبهة انتهى وفي التحفة اما اذا تحرك بها بالفعل لا بالقوة في جزء من
صلاته فيما يظهر ثم رايت شيخنا افتى بهذا لانه حينئذ كبيه انتهى ووافقه المغني ايضا فقال
ولو صلى من قعود فلم يتحرك بحركته ولو صلى من قيام تحرك لم يضر اذ العبرة بالحالة الراهنة هذا
هو الظاهر وان لم ار من تعرض له انتهى وافتى الرملي بخلافه واعتمده الزيادي في حواشي المنهج فقال
المعتمد انه بالقوة حتم لو صلى قاعد افلم يتحرك بحركته ولو مفترض انه لو صلى قائما تحرك بحركته لم
يصح السجود كما افتى به شيخنا الرملي رحمة الله عليه انتهى والذي رايته في النسخة التي رايتها من
حواشي القليوبي على المحلي عن شيخه والظاهر انه يريد به الزيادي يخالف ما في حواشي شرح
المنهج له وعبارة القليوبي بخلاف ما يتحرك بحركته اي في قيامه ان صلى قائما او قعوده ان صلى
قاعدا وهذا ما عليه عامة الاصحاب والمتاخرين ومشى عليه شيخنا واعتمد الرملي ان ما يوجد
في قيامه يضر وان صلى قاعدا ويلزم عليه استدراك قولهم او قعود فتامل انتهى محصل
تتميم كذلك هو في التحفة وجرى في شرح الارشاد على الاكتفاء بالمشقة الشديدة وان لم تبح التيمم كما
في العجز عن القيام وهو ظاهر كلام شرح الروض وغيره وكذا الخطيب في شرح التنبيه والعلامة ابن قاسم
وغيرهم وعبارة شرح العباب للشارح ويظهر ان المراد بها ما يوازي المشقة المبيحة القعود وما في المنهج التيمم
انتهت قوله وللقضاء الاان كان تحتها نجس لا يعفى عنه انتهى قوله اذ القصد بها الفصل فالقصد بالاعتدال
الفصل بين الهوي للركوع وللسجود وبالجلوس بين السجدتين الفصل بين السجدتين وفي شرح العباب للشارح
الذي يظهر ان الجلوس بين السجدتين مقصود في نفسه من حيث انه ركن قصير قصد به الفصل بين السجودين
انتهى وذكر في الاعتذار عن قول العباب وهو مقصود في نفسه ما نصه بناء على الضعيف الآتي وان كان عليه